2922 1309

في محاضرة بالكرك بعنوان «من يحمي الاستقرار الدولة أم السلطة؟»

المصري : محتويات الورقة الملكية النقاشية السادسة تصب في صميم مفهوم بناء الدولة

ملوكنا الهاشميون قادوا المسيرة وجنبوا الأردن الكثير مما تتعرض له بعض الدول العربية من تدمير وقتل

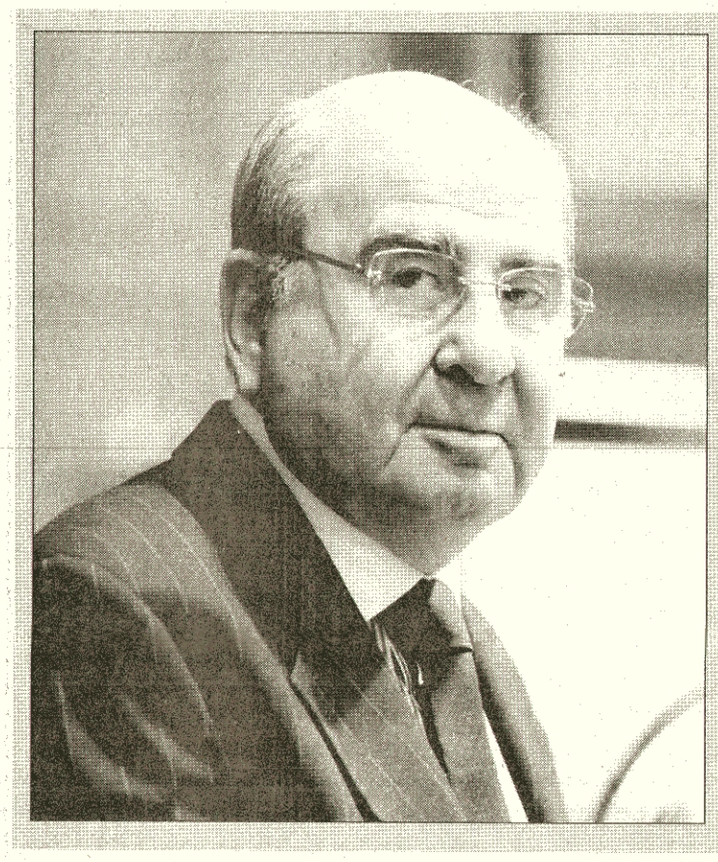

- فشلنا كمجتمع عربي في تحديد وحصر العلاقة بين الدولة والسلطة
- لم يعد ممكناً تجاهل او تقليل حجم الانقسامات والاستقطابات في المجتمع
- سلطة الدولة تعني الجغرافيا والشعب والدستور والاستقلال والسيادة وهي الأساس والأصل
- الانتخابات بمفهومها الواسع ترجمة واقعية لمبدأ الأمة مصدر السلطات
- المجتمعات الديمقراطية مستقرة وآمنة ولا تشهد بلدانها ثورات
- العلاقة بين الفرد والدولة في دول العالم الثالث غير محددة المعالم
- الدستور الاردني حقق ذلك التوازن الدقيق والمطلوب بين الدولة والسلطة وهو من ارقى الدساتير عربيا ودوليا
- نحن بحاجة الى التمسك بميزة توازن السلطات الدستورية وعدم السماح باختلاله
- المفهوم الديمقراطي للدولة الأقدر على امتصاص الإحباطات والأخطاء والظروف السياسية
- الورقة السادسة هي الطريق الصحيح لبناء الدولة المتوازنة التي أقرها الدستور الأردني

□ الكرك – الدستور

قال رئيس الوزراء الأسبق طاهر المصري ان جلالة الملك عبدالله الثاني قدم ورقة العمل النقاشية السادسة، وفيها العديد مما يرنو إليه الانسان من مبادىء وقيم إصلاحية ومعان وطنية، مؤكدا ان هذا شأن عظيم أن تأتي تلك المبادرة من رأس الدولة التي تعيش في قلب النزاعات والصراعات التي دمرت مفهوم الأمة، ودمرت النظام العربي بأكمله .

وأضاف المصري خلال محاضرة بعنوان «من يحمي الاستقرار الدولة أم السلطة؟» القاها في مجمع النقابات المهنية بالكرك مساء أمس الاثنين ان الانتخابات النيابية جرت بعدد قليل من التجاوزات هنا وهناك، وأصبح لدينا مجلس نيابي جديد، منتخب للمرة الأولى على أساس القائمة النسبية . كذلك، فإن الهيئات الدستورية الأخرى أخذت مواقعها الجديدة، وبذلك تكون الدولة الأردنية أصبحت على مفترق طرق جديد وربما حاسم .

واوضح انه سوف تترتب على مجلس النواب الجديد في هذه الأوقات الصعبة مسؤوليات كبيرة تتعلق أولاً بالحفاظ على مستوى رفيع من التشريع والفهم الواضح لقيم ونوعية وخاصية وواجبات ومسؤوليات تمثيل الشعب . وثانياً مسؤولياته في الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مبينا ان ما يقره مجلس النواب أو ما يدفع به، ستكون له آثار بعيدة المدى على المجتمع، وان أخطر ما يمكن أن يقوم به المجلس هو تخليه عن دوره واستقلاليته، ليصبح متلقياً وليس مبادراً، ويفقد بذلك صفته كممثل حقيقي للشعب .

وقال المصري في محاضرته انه منذ عقود من الزمن، والأردنيون ينشدون إصلاحات متدرجة نحو بناء المجتمع الحداثي الديمقراطي الذي يقوي أسس الدولة، وطالبت مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والقوى السياسية بإقامة الدولة المدنية، ونُشرت بهذا الصدد جبال من الدراسات، وألقيت المحاضرات ورفعت الشعارات، وشرع المواطن والمجتمع على امتداد العالم العربي وهو يطالب بأعلى الصوت بتحقيق العدالة والمساواة وسيادة القانون ويتوق إلى دولة المواطنة . ورفعت الحكومات الأردنية الشعارات البراقة حول جهودها ونواياها لتحقيق ذلك، ولكن الاخفاق كان واضحاً، ولم تتحسن نوعية الحياة للمواطن العادي ولا تحسنت الخدمات العامة، وتراجعت معظم المؤشرات المالية والاقتصادية إن لم يكن كلها، وانحدر معها مستوى ثقة المواطن بالحكومات، وأصبح اتخاذ القرار مركزياً بشكل غير مسبوق .

وبين المصري ان الربيع العربي أتى وذهب، وضاعت هذه المطالب في خضم الفوضى والعنف والتشرذم، وعادت حليمة الحكومات إلى عاداتها القديمة، وروج البعض في العالم وفي الإقليم أن العربي غير مهيأ للديمقراطية أو أنه غير قابل للتغيير والانتظام في دولة المؤسسات، وصار الإرهاب آفة يحاول البعض إلصاقها بمجتمعاتنا وثقافتنا .

واوضح انه بعد الربيع العربي ازدادت وتيرة المطالبات، حيث ظهر أن هناك شرق أوسط جديدا يرسم خارج الإقليم، وينفذه أبناء الإقليم أنفسهم، وتولت في إسرائيل الحكم حكومةٌ متطرفةٌ تعلن عن نواياها بكل وضوح، ومهما أدعت من أنها لا تكنّ للأردن إلا الدعم والسلم، فإن خططها إذا ما نفذت، سيكون الأردن أول ضحاياها . فنواياها المعلنة تعتبر تهديداً مباشراً للأمن الوطني الأردني، ويتلاشى إحتمال إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة، بل العمل جار على تصفية (وليس تسوية) القضية الفلسطينية وهذا الحل سيكون على حساب الأردن، وضرب العنف الوحشي والدمار صميمَ النظام العربي والهوية العربية، وفي الوقت نفسه كان الأردنيون يستمتعون بنعمة الأمن والاستقرار بالرغم من أنه محاط بأهوال السوار الملتهب .

واستطرد المصري قائلا إن الأردنيين جميعاً يتفقون على أن الأمن والاستقرار ميزة هامة وإنجاز عظيم حققته القيادة الهاشمية والوعي والصبر الشعبي عبر تراكم الإرادة والرؤى خلال العقود الماضية . كما يتفقون على ضرورة المحافظة على هذه الميزة وعلى ديمومتها وعلينا أن نبحث وبعمق العوامل والأسباب التي وفرت للأردن هذا الاستقرار الذي ننعم فيه، مبينا ان هذه الأجواء المريحة نسبياً، أتاحت للناس نقاشات وحوارات واسعة وعميقة، تمحورت حول السؤال التالي : كيف نحافظ على ميزة الأمن هذه ؟ وما هي الطريق الفضلى لكي نصون هذه النعمة ؟ وكيف نعزز منظومة الآمان ونبني في الوقت نفسه الدولة الوطنية والحكم الرشيد الذي يحقق للمواطنين الرخاء والمواطنة وحقوق الإنسان ؟ بمعنى آخر : كيف نتعامل مع معادلة الدولة والسلطة في ضوء تلك الضغوطات الهائلة التي تواجه الأردن داخلياً وخارجياً ؟ وهل تكون الأولوية لبناء الدولة أو لبناء السلطة أو ماذا ؟ .

وفي ضوء صدور التشريعات التي تزعم الحكومات أنها إصلاحية وناظمة لحريات الناس، يبرز سؤال هام آخر: هل يهدف القانون إلى تنظيم شؤون المجتمع؛ وهو تعبير عن الحرية ام هو تعبير عن السلطة ؟ إن استخلاص العبر مما جرى ويجري في عالمنا العربي يحتم علينا أن نعترف بأننا فشلنا، كمجتمع عربي في تحديد وحصر العلاقة بين الدولة والسلطة، وهذا امر أساس في حياة الأمم نحاول أن نتجاهله أو نخاف من طرحه للنقاش لاعتبارات عديدة .

وقال ان الإجابة الموضوعية والواقعية عن هذه الأسئلة ضرورية، لكي نبدأ مسيرة الألف ميل على طريق إعادة صياغة المجتمعات العربية، إذ لم يعد ممكناً بعد الآن أن نتجاهل أو نقلل من حجم الانقسامات والاستقطابات في المجتمع الأردني، ولا يمكن إنكار التغيير القيمي السلبي في المجتمع،. ولن تقنع كل أبواق النفاق أحداً بعكس ذلك . ولأننا لم نفعل ذلك سابقاً، ذهبت سدى كل الجهود والتضحيات التي قدمتها جماهير الشعب والنخب الوطنية السياسية والاجتماعية في الدول العربية للحصول على الدولة الديمقراطية والحكم الرشيد.

واجاب المصري عن سؤاله بالقول إنه نظرياً، السلطة السياسية سلطتان : سلطة الدولة وسلطة الحاكم . سلطة الدولة هي الأساس والأصل لأنها تعني الجغرافيا والشعب والدستور والاستقلال والسيادة . وسلطة الحاكم، وهي مستمدة من سلطة الدولة هدفها تنفيذي، بل هي المظهر للسلطة السياسية . الحاكم (الملك) يستمد سلطته من الدستور . لذلك يؤدي الملك القسم أمام مجلس الأمة بالمحافظة على الدستور، وبالتالي فإنه أصبح جزءاً من السلطة، وأنا هنا أتحدث عن نظرية سياسية عامة وفي المفهوم المطلق، وهذه النظرية تدرس في الجامعات وكليات الحقوق والإدارة السياسية في العالم .

واوضح ان الانتخابات بمفهومها الواسع، هي أهم مرفق في العمل الديمقراطي . وهي ترجمة واقعية لمبدأ (الأمة مصدر السلطات) . ومنذ قرون، وهذا المفهوم يتطور ويتبلور ليصبح اليوم النظام البرلماني الديمقراطي، وحتى من لا يمارس هذا المفهوم من الأنظمة، فإنه يدعي أمام العالم أنه يمارسه، تحقيقاً لشرط أساس في المفهوم البرلماني الديمقراطي . فالأمة – مصدر السلطات – لا يمكنها أن تجلس في المكاتب وتحكم، بل هي تفوض مجموعة من الناس لمدة زمنية محددة لإدارة شؤونها . وإذا رأت الأمة أن هذه المجموعة، ولنسمها الحزب، لم تحقق أو تلبي متطلبات الدولة والشعب، فإنها أي الدولة، تختار عبر الانتخابات غير هذه المجموعة أو الحزب، وتمنح تفويضها للحزب الآخر، وهذا يسمى تداول السلطة، ومن يمارس ذلك من الأمم تكون مجتمعاته ديمقراطية، وهي كذلك لأن لها الحق في استرجاع صلاحياتها عبر صناديق الاقتراع، ولا تسمح بهيمنة سلطة على أخرى، لذا فهي دول ومجتمعات مستقرة وتتمتع بالأمن، ولا تشهد بلدانها الثورات كما في العالم الثالث .

وبين انه في دول العالم الثالث، والأردن واحد من هذه الدول، فإن العلاقة بين الفرد والدولة غير محددة المعالم، تكيّفها السلطة أو تفسرها حسب هوى الحكومات والظروف، وبالتالي، يتأثر دور مجلس النواب بهذا الوضع صعوداً ونزولاً، وفي حالات عربية معروفة، فإن السلطة هي التي أخلت بمفهوم الدولة، وهي التي أدت إلى ما صار الوضع عليه في بلادها .

وحول الدستور الاردني، قال المصري انه بصيغته الأصلية الصادر عام ١٩٥٢ حقق ذلك التوازن الدقيق والمطلوب بين الدولة والسلطة . ولهذا كان الدستور يعتبر من أرقى الدساتير في العالم العربي، إن لم يكن من أرقاها دولياً . واستطاع الدستور بنصه وروحه، أن يسهم بشكل رئيس وفعال في حفظ التوازن بين سلطات الدولة الدستورية،وحافظ على عدم سيطرة أو هيمنة سلطة على أخرى، مشيرا الى إن روعة ودقة المادة الأولى من الدستور التي تنص (... ونظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي) لا يضاهيها إلا روعة المواد ٢٥ (تناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك ....) والمادة ٢٦ (تناط السلطة التنفيذية بالملك) ولكن (يتولاها بواسطة وزرائه) والمادة ٢٧ (السلطة القضائية مستقلة تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها) .

وبين إن هذه المعادلة الدقيقة والعادلة يكمن وراءها مبادىء ومفاهيم عالمية إنسانية ديمقراطية عميقة وأعطت لكل سلطة دستورية حقها، ولا أبالغ عندما أقول بإن الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي في الأردن، ما كان ممكناً إلا مع تطبيق هذه المواد الدستورية نصاً وروحاً، ولغرض استخلاص العبر، وفي ضوء هذه الظروف التي تحيط بنا، فإننا أحوج ما نكون إلى التمسك بميزة توازن السلطات الدستورية، وعدم السماح باختلال التوازن بينها .

قد يقول قائل، إن الظروف التي يمر بها الأردن والمنطقة، خاصةً، تغلغل التطرف في مجتمعاتنا وتهديد الإرهاب، حتمت عليه أن يقوي السلطة حفاظاً على الأمن والاستقرار اللذين أصبح لهما الأولوية عند المواطن والحاكم، ودليلهم ما يجري امامنا من الحوادث اليومية والمشاجرات الجماعية، والمتاجرة بالمخدرات والسلاح، وتغيير أخلاق ومزاج الفرد والمجتمع بحيث أن االإنغلاق الفكري والتطرف أصبح ظاهرة مؤلمة في مجتمعنا، إضافة إلى تراجع وانحسار هيبة الدولة والأخطار الأمنية القادمة من حولنا ومن الجيران .

وأعترف بأن في هذا القول منطقا مقبولا، وأن الأولوية في هذه الظروف لتحقيق الأمن والاستقرار، ولكنني أتساءل : أليس شعور المواطن بغياب هذه المتطلبات هو الذي أدى إلى وصوله لهذه الحالة الفكرية والقيمية ؟ ثم أليس المفهوم الديمقراطي للدولة هو الأقدر على امتصاص الإحباطات والأخطاء والظروف السياسية ؟ أليس المنطق والمفاهيم وخريطة الطريق التي رسمتها الأوراق النقاشية التي نشرها جلالة الملك، وآخرها الورقة السادسة والتي تم تجاوزها من قبل الحكومات المتلاحقة، هي الطريق الصحيح لبناء الدولة المتوازنة التي أقرها الدستور الأردني ؟ ومن قال إن مفهوم الدولة يتناقض ويتنافى مع مفهوم الأمن والاستقرار، العكس هو الصحيح والأول يكمل الثاني والأمثلة أمامنا كثيرة . الأمن الأمني هو في خدمة بناء الدولة والمؤسسات وترسيخ مفهوم المؤسسية وتقوية سلطات الدولة والتوازن بينها ، فالأمن الأمني مطلوب وجدير بالاحترام والدعم، بل هو موجود حتى يساهم في تحقيق الأمن الشامل وليست مؤسساته موجودة وكفؤة إلا للوصول إلى الأمن الاجتماعي والسياسي، ولكنه غير كاف وحده لتحقيق الاستقرار . فالأمن الإنساني والاجتماعي هو ضمان أكبر وأبقى، وأمامنا العديد من الأمثلة العربية التي لم يستطيع الأمن الأمني وحده حماية الوطن .

وتناول المصري في محاضرته الورقة الملكية النقاشية السادسة، وقال أعتقد أن محتوياتها تصب في صميم مفهوم بناء الدولة لما تحتويه من أفكار تنويرية إصلاحية، ومعظمنا يتساءل : إذا كانت هذه الأفكار هي مطلب شعبي كاسح وتحظى أفكارها بكل الدعم ، وإذا كان صاحب الأفكار وكاتب الورقة هو جلالة الملك رأس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية، فلماذا هي ورقة نقاشية ؟ أنا لا أتفق مع وصفها بالنقاشية، فهذا الوصف قد يعطي الانطباع بإمكانية التغيير فيها أو بعدم الالتزام بأفكارها، فالمتداول بين الناس أن الأوراق النقاشية الخمس ومخرجات اللجان الملكية الاخرى وعلى رأسها لجنة الحوار الوطني لم يتم التعامل معها بالجدية المطلوبة لأسباب يجهلها الجمهور . ربما إن البيروقراطية والفريق الحكومي المكلف بتطبيق الأفكار الواردة في الأوراق، لم يكونوا في أجواء القبول والموافقة على ما جاء فيها، ولم تسر في عروق الجهاز الإداري دماء الحاجة للتغيير والإصلاح . وخيراً فعل جلالة الملك بتكليف لجنة هدفها ترجمة مفهوم سيادة القانون إلى واقع عملي، وإلى خطط محددة وواضحة، ووَضع جدولا زمنيا للإنجاز، فتجربة المجتمع الأردني تقول إن العبرة اليوم في التنفيذ والعمل، وليس بالقول . وأقتبس من الورقة السادسة فقرة تقول (إن مسؤولية وإنفاذ سيادة القانون بعدالة ونزاهة تقع على عاتق الدولة).

قاد الدولة منذ إنشاء الإمارة عام ١٩٢١، رجال أكفاء كان هدفهم وتوجههم إقامة الدولة بكل معانيها السياسية والاجتماعية والاخلاقية والانسانية، وصاغوا وأقروا القوانين التي تحكم مسار الدولة بالمفهوم العصري والديمقراطي، وتوجت تلك الجهود عام ١٩٥٢ بإقرار الدستور الأردني الجديد، هذا الدستور هو ثمرة أربعين عاماً من التدرج والتطور والنضوج الإداري والاجتماعي . وقاد المسيرة ملوكنا الهاشميون، وأصبح الأردن موضع اهتمام دول العالم الثالث والعالم، لأنه من خلال دولة المؤسسات الدستورية وسيادة القانون، ومن خلال التوازن بين السلطات الدستورية، استطاع أن يصل إلى هذه المرحلة من التقدم السياسي والاجتماعي والإداري . فَفَهمُ الآباء مؤسسي الدولة الأردنية لهذه العوامل الهامة، جنب الأردن الكثير مما تتعرض له بعض الدول العربية في هذا الوقت من تدمير وقتل . وكانت المفاهيم والتطبيقات الدستورية في أرقى صورها، وكلها تصب في بناء الدولة بمفهومها العصري الحديث، ولا نزال نتغنى بمواقف القامات السياسية والادارية والقضائية الاردنية التي وقفت بصلابة مع الدستور وسيادة القانون .

وفيما يتعلق بالدعوات الرسمية والشعبية لتكون الحكومات حكومات برلمانية، قال المصري، شخصياً، لا أرى أن تحقيق ذلك ممكن في الزمن القريب أو أنه في صالح المجتمع . وكما أسلفت، فإن هناك متطلبات أساسية يجب أن تتوافر حتى يكون ذلك التحول الإستراتيجي في مصلحة الأمة، وهو أن يصبح مفهوم الدولة، والالتزام بالدستور نصاً وروحاً، ومفهوم توازن السلطات أمراً راسخاً لا تأويل فيه، إضافة إلى تحديد العلاقة بين السلطة والمواطن لتكون علاقة محددة المعالم وراسخة في معانيها، عندها نكون جاهزين للحكومات البرلمانية، أما الآن، فهذه المتطلبات غير متوافرة، ولا يمكن إنشاء البنيان العالي على بنية تحتية هشة، فارتفاع البنيان سوف يأخذ جهداً ومثابرة وإرادة ووقتاً .

واوضح ان الحكومة البرلمانية سوف تزيد من هذا الخلل حيث تصبح السلطة التشريعية والتنفيذية مندمجتين في سلطة واحدة، فنحن نعاني حالياً من انبطاح السلطة التشريعية أمام حاجة النواب للخدمات، فما بالك إذا أصبح هذا النائب المتعطش للخدمات في منطقته جزءاً من السلطة التنفيذية. لو أن النائب يعرف مكانته الحقيقية في النظام السياسي، لما احتاج إلى أن يلعب هذا الدور الصغير فقط، فمفهوم تمثيل الشعب هو اكبر جائزة يمكن للإنسان أن يحصل عليها، أرجو وأدعو الله أن يكون المجلس الجديد يقدر أهميته كمؤسسة وكممثليين حقيقيين للشعب، فأهمية مجالس الشعب في النظم السياسية هي أكبر وأهم مما يظن نوابنا .

وخاص المصري الى أن طريق بناء الدولة هو المطلوب وهو الأسلم، وأن السلطة يجب أن تدعم بناء الدولة لا أن تحل محلها أو أن تبطىء في نموها، وما يجري حولنا من نزاعات واقتتال شرس سببه الرئيس أن السلطة أخذت مكان الدولة وانتفدت العدالة وقزمت الحريات وأصبح القرار فيها نخبوياً .

وقال ان أسس بناء الدولة يمكن تلخيصها بالمبادىء التالية :

– تطبيق مفهوم الأمة مصدر السلطات، بكل ما يعنيه ذلك من معان دستورية .

– توازن السلطات الدستورية بحيث تتولى كل سلطة مهامها حسب ما هو مذكور في الدستور .

– توزيع عوائد التنمية على كافة محافظات المملكة والعمل على توسيع الطبقة المتوسطة والحد من التفاوتات بين الطبقات .

– تشجيع قيام الاحزاب الوطنية على أن يتم تطوير النظام السياسي والانتخابي لكي تصبح أساس العمل السياسي هو من خلال الحزب والتالي تطبيق مفهوم تداول السلطة لتكون بين الأحزاب .

– أن يكون تطبيق هذه المبادىء بحرص ودقة وبإشراف عالي المستوى وعلى يد أشخاص مؤمنين بهذا الخط .

وختم المصري محاضرته بقوله إننا شعب عنده كل الإمكانات والإرادة ليكون قدوة ومثالاً في الإقليم وفي عالمنا العربي والإسلامي، ويجب أن لا نبخس حق شعبنا في قدراته، فقد حبانا الله قيادة تاريخية حكيمة، وإذا ما استخلصنا العبر، وإذا ما تحلينا بالشجاعة والموضوعية، وإذا ما نظرنا إلى الامام ، لا ننتظر لتداهمنا الأحداث، وإذا ما واجهنا وتعاملنا مع الشرخ بين الآمال الكبيرة والواقع المرير، وإذا ما تحررنا من خداع النفس بأن الكلام يُغني عن الفعل الصائب، وأن الترويج والنفاق يغني عن الممارسة .. إذا ما فعلنا ذلك، فإننا بإذن الله سوف نرسخ الأمن والاستقرار ونبني الدولة المجيدة، ونصبح قدوة في منطقتنا العربية .

- مفهوم الدولة لا يتناقض ولا يتنافى مع الأمن والاستقرار
- الأمن الأمني مطلوب لكنه غير كافٍ وحده لتحقيق الاستقرار
- لسنا جاهزين للحكومات البرلمانية في الزمن القريب
- أهمية مجالس الشعب في النظم السياسية أكبر وأهم مما يظن نوابنا
- السلطة يجب أن تدعم بناء الدولة لا أن تحل محلها أو أن تبطئ نموها
- سبب النزاعات والاقتتال حلول السلطة مكان الدولة والقرار النخبوي
- تطوير النظام السياسي والانتخابي من خلال الحزبِ والتالي تطبيق مفهوم تداول السلطة
- شعبنا عنده كل الإمكانات والإرادة ليكون قدوة ومثالا في الإقليم وفي عالمنا العربي والإسلامي